الرأي العام الاجتماعي
في مصر
وكيف يجب أن يكون ؟

نشر الأستاذ سلامة موسى في المقتطف ، الجزء الأول من المجلد ١٠٧ ، مقالاً تحت عنوان « الرأي العام الاجتماعي وكيف نكوّنه في مصر » . فحدد صاحب المقال ، الشرطين التاليين :

١ — القدرة على الدرس بتوافر الوسائل للتعليم والاستنارة .

٢ — والقدرة على الافصاح بتوافر الوسائل للتعبير عن الرأي ، واعتبرهما شرطين أساسيين لتكوين الرأي العام الاجتماعي ، وبالتالي لتكوين الرأي العام المصري ، وجاء في المقال ما معناه : «ان في الأمم الديكتاتورية وسائل عديدة للتعلم ، ولكن النظام الديكتاتوري يحول بطبيعته كنظام استبدادي ، بين الأفراد وبين التعبير عن آرائهم ، بينما حرية التعبير عن الرأي متوفرة في كثير من الأمم الاسيوية ، ولكن القدرة على الدرس غير متوفرة في تلك الأمم . أي ان الشرط الاول متوفر في البلدان الديكتاتورية دون الشرط الثاني ، بينما الشرط الثاني متوفر في كثير من البلدان الآسيوية دون الشرط الأول ، لذلك ففقدان أحد الشرطين يمنع وجود رأي عام اجتماعي » !

لكن هذا الاستشهاد — صائب على ما أعتقد لان من يمعن النظر في طبيعة نظم « الامم الديكتاتورية » وطبيعة النظم الموجودة في « كثير من الامم الآسيوية » يرى أن لا وجود مطلقاً لاحد هذين الشرطين ، لان طبيعة النظم الديكتاتورية لا تسمح بتوفير وسائل التعليم والاستنارة ، لأنها قامت على محاربة العلم والعلماء . وأنشأت تدريساً من نوع جديد ، كتشيير مدارك جديدة ، لتوجيه الشعب ، نحو خدمة هذا النظام الديكتاتوري وتمجيد القائم على رأس هذا النظام ، أن ان هذا التدريس محضر خصيصاً . لقتل الرأي العام الاجتماعي . ولهذا فقد التدريس ، ميزته أو طبيعته ، كأحد شرطي لتكوين الرأي العام الاجتماعي .

أما كون كثير من الأمم الآسيوية تتوافر فيها وسائل ابداء الرأي ، فلا أظنه مطابقاً للواقع ، إذ تسيطر على أكثرية هذه الامم تقاليد قديمة متأخرة ، تقف حاجزاً في وجه الجيل الجديد، الذي إذا ما ارتفع صوته مطالباً بهذا المشروع الاصلاحي أو غيره، وقعت عليه النقمة العامة . فكثيرون الذين يذكرون حادثة خلع ملك الافغان عند ما أقدم على تشريع السفور ، وتذكر أيضاً ان بعض زعماء المملكة العربية السعودية عارض في مسألة ادخال « التلفون » الى البلاد ! ويبدو من هنا ان الشرط الثاني غير متوفر بكامله في « الكثير من الامم الآسيوية » .

* * *

نعود الى صلب الموضوع كيف يكوّن الرأي العام الاجتماعي في مصر ؟

إن تحديد شروط ايجاد هذا الرأي أو تكوينه بالقدرة على الدرس والقدرة على الافصاح نظرية صائبة تماماً . ولكن ينبغي علينا درس الطرق التي يجب أن نتبعها لنجعل هذين الشرطين في متناول يد التطبيق ، إذ لا يمكن أبداً أن نلتمس وجود « الرأي العام الاجتماعي » إلى ظروف الزمان والمكان ، وإذا كان « الرأي العام الاجتماعي الحسن » في عام ١٩٤٤ ، غير الرأي العام الاجتماعي في عام ١٨٤٤ وغيره في عام ٢٠٤٤ ، فذلك بالنسبة الى أمة من الأمم ، وليس بالنسبة الى العالم ، فلو فرضنا أن النازية انتصرت في هذه الحرب ، لعاد الرأي العام الاجتماعي في العالم كله الى ما قبل ١٨٤٤ ولو بقي هذا النظام سائداً في المانيا فقط ، لبقي الرأي العام الاجتماعي الالماني وحده ، في طي الكتمان !

ومثل آخر : ففي عام ١٨٤٤ كان الرأي الاجتماعي في فرنسا ، رأي نسبة كبيرة من مجموع الشعب الفرنسي ، وأظن انها أكبر من نسبة ١٠—١٥ في المئة من أصوات الشعب ، كما في مصر اليوم ، وذلك لان نظام الحكم في فرنسا كان يومئذٍ ، وقد تشرّب بتعاليم الثورة الفرنسية الكبرى ، أكثر شعبية وديمقراطية من نظام الحكم الموجود اليوم في مصر وفي غير مصر .

إذن فالمسألة ليست مسألة زمان أو مكان ، وانما هي قبل كل شيء متعلقة بطبيعة نظام الحكم بالنسبة لهذه الدولة أو تلك .

ويقول صاحب المقال أيضاً ، إن الرأي العام المصري يعبر عن أصوات ١٠ — ١٥ في المئة من مجموع الأمة ، فمعنى هذا انه يعبر عن آراء الطبقتين العاليتين في مصر طبقة كبار الملاك وطبقة الصناعة الكبرى ، والى جانبها الطبقة المتوسطة ، المؤلفة من التجار الصغار

والمتوسطين ، والملاك الصغار ، وأصحاب المهن الحرة ، والحرف الصغيرة المستقلة ، والموظفين .

أما طبقة الفلاحين الكبرى ، التي تؤلف أكثرية الشعب المصري الساحقة ، ويليها طبقة العمال الناشئة ورأي هاتين الطبقتين مفقود تماماً ، لجهلهما من جهة ، ومن جهة ثانية لأن حرية ابداء الرأي ، مقيدة بعض التقييد في مصر ، وهذا مسؤول عنه أول شيء ، الطبقات المستأثرة بالحكم فيها .

وهذا دليل جديد على أن وجود الرأي العام الاجتماعي أو عدم وجوده ، يعود بطبيعة الأمر الى نظام الحكم ، الذي قد يسمح وقد لا يسمح بايجاد الشرطين الاساسيين لتكوين الرأي العام الاجتماعي . ومع وجود هذه الأقلية التي تعبر عن الرأي العام الاجتماعي ، أي الـ ١٠ و ١٥ في المئة فهي بدورها تنقسم قسمين كما يقول صاحب المقال ، الذين يؤيدون ظهور المرأة على الشاطىء مع الرجال ، والذين من جهة أخرى يحاربون هذه العادة .

ويعود هذا أولاً ، إلى وجود الطبقتين الكبيرتين : طبقة الملاك « الاقطاعية » وطبقة الصناعيين « البورجوازية » . فالطبقة البرجوازية ، هي بالنسبة الى الطبقة الاقطاعية طبقة تقدمية ، ولذا نرى خريجي الأزهر المتأثرين بتقاليد الطبقة الاقطاعية أعداء طبيعيين لكل نظرية تقدمية .

ولا يعني هذا أبداً أن تكوين الرأي العام معلق بانتصار الطبقة البرجوازية ، لأنها بالنسبة للحركات التقدمية المعاصرة في العالم ، باتت بدورها ، طبقة تنزع إلى التأخير . ولذا فوجود الطبقات التقدمية على رأس الحكم يساعد أكثر على إيجاد الشرطين اللذين يسهلان وجود الرأي العام الاجتماعي . ومن هنا يظهر معنا ، لماذا الغرب متقدم والشرق متأخر ، لأن طبيعة نظم الحكم في الغرب ، هي بالنسبة لنظم الحكم في الشرق ، تقدمية . وما التأخر الناجم في الشرق إلا لأن نظم الحكم فيه بأكثريتها ، اقطاعية أو شبه اقطاعية .

***

نعود فنقول : على فرض أنه وجدت على رأس الحكم في مصر ، طبقة تقدمية ، وأصبح نظام الحكم في مصر ديمقراطيًّا شعبيًّا ، فما هي المسائل التي يجب أن تنفذ ، للحصول على الشرطين الأساسيين ، لايجاد الرأي العام ؟

ان المسائل التي يجب أن تنفذ قبل غيرها هي :

١ — التحرر الوطني الكامل والسيادة الوطنية الكاملة « بتمصير » كل الشركات الاستعمارية الأجنبية .

٢ — تعميم المدارس المجانية الاجبارية الابتدائية

٣ — تأمين الحريات الديمقراطية العامة ، كالصحافة والنشر والكلام والاجتماع والأحزاب الخ .

٤ — محاربة البؤس ومكافحته بجميع الوسائل .

وإذا استطعنا تحقيق هذه المسائل ، أوجدنا أو كوّنا الرأي العام الاجتماعي ، الذي يساعدنا بدوره على تحقيق مسائل جديدة ومواد ديمقراطية جديدة مثل : نشر العدل في القضاء والادارة والمساواة بين جميع المصريين في الحقوق والقضاء والادارة ، ومحاربة المحسوبيات والرشوة ، وبالتالي إلى تحديد الثروات والأملاك الضخمة ، وحماية الصناعة المصرية الناشئة ، وتوزيع الاراضي على الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً منها ، وحماية اليد العاملة بتوفير الغذاء والكساء والراحة والضمانات الاجتماعية المختلفة الخ . . .

هذا هو الحل الوحيد لنهضة الشعب المصري وتكوين الرأي العام الاجتماعي المصري ، ولا يمكن بعد تحقيق هذه المسائل أن نجد من يعارض مسألة استحمام المرأة وظهورها على الشاطىء ، ولا من يعارض في سفور المرأة وتعلمها .

أما مجرد تغيير كلمة شرق بغرب فلا أظن أنها كافية لتغيير مجرى الحياة العامة الحاضرة بمصر ، فبالأمس عمدت تركيا ، لا إلى تغيير كلمة شرق بغرب ، بل انقلبت رأساً على عقب من أمة شرقية إلى أمة غربية ، ولكنها مع الأسف لم تحقق تكوين الرأي العام الاجتماعي التركي ، لأن نظام الحكم في تركيا بعيد عن الديمقراطية الصحيحة ، ووجود حزب الشعب ، يمنع نشوء غيره من الأحزاب وتفكير تركيا في استعمار شعوب جديدة وضم ملحقات جديدة مثل لواء الاسكندرونة ، يمنعني من التفكير في تحسين حياة الشعب التركي ، وانماء الرأي العام التركي

ومهما كانت تقاليد الصعيد « والوجه البحري » متباينة ومتعاكسة ، فوجود نظام ديمقراطي صحيح يكفل للشعب المصري الحرية والهناءة والسعادة ، ويخلق تقاليد مصرية جديدة تدفع بأصحاب التقاليد القديمة الى الإنزواء .

كفر متى — لبنان — محمد الريب